

مساع لإعادة الدفء للعلاقات المغربية الموريتانية

محمد ماموني العلوي

سلبيا بالعواصف السياسية العابرة وأن العلاقات الآن في أوج عطائها بحكم الإرادة الصادقة لكل من الملك محمد السادس والرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني وبحكم عوامل تتعلق بالعلاقات التاريخية والأخوية والاقتصادية".

من جهته أكد محمد لكريني أستاذ القانون والعلاقات الدولية بجامعة ابن زهر أن إنشاء مكتب مجلسي البرلمان بين نواكشوط والرباط وإحداث لجان ومجموعات للصدقة البرلمانية يعدان من الآليات الدبلوماسية البرلمانية التي ستسهم في تعميق الحوار والتعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وكذلك الدفاع عن المصالح العليا للمغرب من خلال استثمار هذه الآليات وتسخيرها لقضية الوحدة الترابية للمغرب وباقي القضايا الحيوية الأخرى.



محمد لكريني

قضية الصحراء تشكل المعيار الحاسم في شكل علاقة المغرب وموريتانيا

وتؤكد موريتانيا أنها تتبنى موقف الحياد من النزاع في الصحراء بين الرباط وجبهة البوليساريو، والعمل من أجل إيجاد حل سلمي للقضية تجنب المنطقة خطر التصعيد. وأعاد رئيس المنتدى المغربي الموريتاني للصدقة، في تصريح لـ"العرب" بيان موريتانيا تعيش انتقالا سلميا وسياسة دبلوماسية متوازنة تقدم حسن الجوار مع الجميع، موردا أن سياسة موريتانيا الآن أصبحت قطبا مهما سواء في إطار جهود مكافحة الإرهاب أو في ما يتعلق بالجهود الاقتصادية والتنموية. وأكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج ناصر بوريطة قبل أيام أن "علاقات المغرب مع الجوار جيدة جدا" في إشارة واضحة إلى نواكشوط ويرى برلمانيون مغاربة أن التنسيق بين النواب في نواكشوط والرباط، فرصة لتأمين العلاقات الثنائية من أي انحراف وبقناة مهمة في الدبلوماسية لمواكبة عمل أجهزة حكومية للوقوف ضد أي عبث محتمل من أطراف أخرى كجبهة البوليساريو خصوصا في تأمين معبر الكركرات الحدودي لأهميته الاستراتيجية.

الفتور يخيم على الحملة الدعائية للدستور الجزائري

صابر بليدي

وحرمانها من مزاولة أنشطة ميدانية للتعبير عن أفكارها تجاه الدستور الجديد. وفي المقابل تستمر قوى المعارضة الراديكالية في التعبير عن رفضها المطلق للاستفتاء الدستوري، وتمسك بقاربها في العودة إلى الشعب الجزائري في إطلاق مؤسسات وسلطة تأسيسية دستورية، والتنديد بما تراه "قعما مبرمجا ومتناقضا من طرف السلطة للجم الأصوات المعارضة لها، وفرض الحلول التي تكفل لها الاستمرار".

ويبدو أن تقليد المقاطعة الشعبية للاستحقاقات الانتخابية المتوارثة لدى الجزائريين، سيتغذى هذه المرة، بعوامل جديدة وفرتها جائحة كورونا التي فرضت أولوية الحماية الشخصية من العدوى، وتراكم الأزمة السياسية منذ أكثر من عام. وفي تلميح يوحي إلى مخاوف لدى داعمي الدستور من فشل المشاركة الشعبية، لم يتوان الرئيس السابق لحركة مجتمع السلم الإخوانية أبوجرة سلطاني، في الدعوة للذهاب إلى صناديق الاقتراع دون أن يتجرأ على الحش بالتصويت بأن نعم، ولم يبتزعج من التصويت بلا، لأن المهم بالنسبة إليه هو المشاركة فقط. وكان تنظيم الكشافة الإسلامية (تنظيم مدني)، الواقع تحت نفوذ كل من حزب التجمع الوطني الديمقراطي الموالي للسلطة، وحتى حركة مجتمع السلم، آخر المعبرين عن تأييدهم للدستور، في البيان الصادر عنه الجمعة في العاصمة.

ويقود الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني بعجي أبو الفضل، جولة مكوكية عبر محافظات ومدن البلاد من أجل حشد قواعده حزبه لدعم الدستور. وذكر في تجرعه لمناضيه بمدينة مومراس، أن "الدستور الجديد المصد للهدات السلم وجهة العدالة والتنمية، عن تنازل الرئيس عن صلاحيته للحكومة".

الرباط - يعكس الإعلان عن تأسيس فريق برلماني للصدقة مغربي موريتاني

رغبة الرباط ونواكشوط في الارتقاء بالعلاقات بعد فترة جمود بين الطرفين سببها تأسيس نواكشوط لجنة صدقة مع جبهة البوليساريو في يوليو الماضي. وأعقب تلك الخطوة التي أقدمت عليها أحزاب موريتانية، ومن بينها الحزب الحاكم، حديث عن خلافات غير معلنة بين نواكشوط والرباط حيث ألح وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة في وقت سابق خلال ندوة صحافية مشتركة مع نظيره الإسباني إلى أن علاقات المغرب مع إسبانيا تعد أفضل من علاقاتها مع الجزائر وموريتانيا.

وتم مساء الأربعاء، بمقر الجمعية الوطنية في نواكشوط وبحضور السفير المغربي حميد شبار، الإعلان عن تأسيس فريق برلماني للصدقة، يجمع البلدين، ويستهدف الدفع بمجالات التعاون وتعزيز الصدقة التي تربط شعبيهما.

وشدد السفير حميد شبار على أن "هذا الفريق من شأنه أن يساهم في توطيد العلاقات بين موريتانيا والمغرب، وتحقيق ما فيه مصلحة الاقتصاديين البلدين. محمد السادس والرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني"، معلنا أن بلاده تطلع لبناء شراكة حقيقية تساهم في تعزيز العلاقات بين البلدين وتحسينها في جميع المجالات عبر تقوية اقتصاديات البلدين.

وساد التفاوض أوساط سياسية مغربية وموريتانية على حد سواء بهذا الإعلان لتطوير التعاون بين البلدين. وبدورها، أكدت فاطمة بنت محفوظ

ولدت خطري، رئيسة الفريق البرلماني الجديد، أن الفريق يتطلع إلى إعطاء دفعة جديدة لهذه العلاقات واستكشاف مجالات أرحب من التعاون القائم عليها، عبر الاستفادة مما يتيحها العصر من الأيات. واعتبر أحمد النحوي رئيس المنتدى المغربي الموريتاني للصدقة أن "إنشاء هذا الفريق خطوة مميزة لتعزيز العلاقات الدبلوماسية بين البلدين خصوصا وأن الفريق الموريتاني يتكون من مختلف أنواع الطيف السياسي وشخصيات مؤثرة روحية وسياسية واجتماعية تؤمله ليكون له تأثير إيجابي كبير". وأشار

النحوي في تصريح لـ"العرب" إلى أن "الروابط الثنائية ثابتة ولا يمكن أن تتأثر ضده الكل، وكل قطاع يريد أن يجرّم البقية وينتزع لفته أكثر ما يمكن من المكاسب في ظل ضعف الدولة".

وسيصعب هذا الصراع مهمة الحكومة الحاضرة بالغياب، في ظل افتقارها لبرنامج وارتباطها الاتصالي، وفق ما ذهب إليه الشابي. وفي ظل التخبط الحكومي، يرى أن "التونسيين لا يشعرون أنهم تحت قيادة ليدية رؤية واضحة بسبب اشتغال كل قطاع بتحقيق المكاسب".

وأمام مساعي كل قطاع للحصول على حصانة ومزايا قانونية، يستبعد الشابي قدرة الدولة على سن قانون حصانة لكل قطاع، كما أن هذه المطالب ستزيد من سخونة البرلمان وتنبئ بسنة برلمانية صعبة.

وكان قانون يعزز الحماية لرجال الأمن في البرلمان قد أثار جدلا واسعاً في تونس في الأونة الأخيرة. ووسط توسع دائرة الاحتجاجات ضده، طلبت الحكومة التونسية تأجيل مناقشته.

والقانون المدعوم من نقابات أمنية، واجه حملة رفض واسعة من منظمات حقوقية كون عددا من فصوله تمثل تهديدا لحرية التعبير كما ينتج في نظر منتقديه لرجال الأمن التصل من مسؤوليتهم في استخدام القوة.

ولم توضح الحكومة في طلبها إلى البرلمان ما إذا كانت ستدخل تعديلات جديدة على مشروع القانون قبل عرضه مرة أخرى للمناقشة.

ويستجيب الشابي أنه بعد تحقيق مصالحة بين الأمني والمواطن أعقاب ثورة يناير، تريد بعض النقابات العودة إلى السوراء وتستعيد وضع ما قبل الثورة". وأردف "ما يعمق المصاعب هو غياب خطة وطنية لمواجهة هذه التحديات والصراعات المفتوحة على أكثر من جهة. والأوضاع مهددة بالانفجار في كل وقت".



دفع الأمنيين نحو تحصين أنفسهم بئثر جدلا

عارما من قبل المحامين والقضاة. وبين يورديالة أن "عددا كبيرا من قوات الأمن حاصروا المحكمة وبنوا جوا من الرعب والخوف". ورأى أن "التجاوزات الأمنية لا تنبئ باحترام استقلالية القضاء".

وبدورهم، أدان القضاة هذه الخطوة الاستفزازية من قبل النقابات الأمنية. وأكدت جمعيتهم أن القضاء يرفضون العمل تحت التهديد والإرهاب، ملوحة بالتوقف عن العمل والإضراب، محملة المسؤولية في تردّي وضع المرفق القضائي وتهميشه والتطاول عليه إلى جميع أجهزة الدولة وجميع القطاعات. ودعت جمعية القضاة رئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء إلى تحمل مسؤولياتها في دعم وتكريس استقلال القضاء والسلطة القضائية ودعم الاستقلال الذاتي للقضاة.

ويرى متابعون أن الدخول قطاعات الأمن والقضاء والمحاماة في صراعات يفاقم أزمات البلاد ويعمق الهوة أكثر بين الشارع والطبقة السياسية في ظل اشتغال كل طرف بتحسين ظروف عمله ومساعيه للحصول على مزايا قانونية، فيما يقع إهمال مطالب الشارع الحقيقية. ويشير هؤلاء إلى ضرورة إرجاء هذا الصراع في ظل الأزمة الصحية التي تعيشها البلاد بسبب ارتفاع الإصابات بوباء كورونا المستجد، فيما تشكو الحكومة قلة الإمكانيات والضغوط المستمرة.

وفي هذا الصدد قال عصام الشابي، الأمين العام للحزب الجمهوري، إن "صراع القطاعات هو أحد مظاهر وهن وضعف الدولة". وأشار إلى أن ذلك يعدّ شوطا متقدما من صراع مفتوح لمؤسسات الدولة والحرب بين الرئاسات الثلاث التي لم تضع أوزارها بعد. وتابع الشابي في تصريح لـ"العرب" "هناك نظرة فئوية اليوم فالك في صراع

صراع القطاعات يعمق مآزق الحكومة التونسية

المحامون ينفذون إضرابا عاما تنديدا بانتهاكات النقابات الأمنية

نفذ المحامون التونسيون، الجمعة، إضرابا عاما تنديدا بـ"انتهاكات" تسبب فيها أمنيون بحق زميلتهم، ما يندّر بـ"صراع قطاعات" في تونس سيليقي بظلاله على أزمة الحكومة التونسية الجديدة التي يرأسها هشام المشيشي، حيث يطالب الطرفان (الأمنيون والمحامون) بقوانين جديدة بذريعة تحصّنهم من الاعتداءات.

أمنة جبران

تونس - تُثير المعركة التي دخل فيها المحامون في تونس ضد الأمنيين مخاوف من أن تنعكس هذه التجاذبات على أداء الحكومة، وتعمق أزمتها، خاصة في ظل مطالبات من كلا الطرفين بالحصول على ضمانات قانونية بذريعة حمايتهم من الانتهاكات.

وقرّر المحامون، الجمعة، تنفيذ إضراب بعد الاعتداء على زميلتهم في الآونة الأخيرة، ويواصلون الضغط على وزارة العدل لتتم محاكمة الأمني الذي أهانها، فيما تتألى الدعوات بضرورة الإسراع في استكمال مراحل إعداد مشروع قانون منظم لمهنة المحاماة.

وشدد المحامون على أن هذا القانون عنصر لدفع وتطوير ممارسة مهمة الدفاع عن المتقاضين من جهة، كما بقي القطاع من الانتهاكات من جهة ثانية. وتأتي احتجاجات المحامين، تنديدا بانتهاكات النقابات الأمنية، على خلفية الاعتداء على الحامية نسرلين القرحان "من قبل رئيس مركز أمني بأحد ضواحي العاصمة في أغسطس الماضي".

مستقل ولا يخضع لتأثير أي طرف"، لافتا إلى أن "المحاميين راضون بقرارات القضاء حين تحترم الإجراءات وتحترم حقوق الدفاع ولا يقع طمس الحجج التي تثبت إدانة الجاني".

وأوضح أن "المحاميين ليسوا في خصومة مع المؤسسة الأمنية"، مشيرا إلى أنه في صورة صدور انحرافات من قبل أحد أعضاء هذه المؤسسة فيجب أن يلحق هذا الطرف الجزاء المناسب. ويعتزم مجلس الهيئة الوطنية للمحاميين تأسيس مرصد وطني لرصد انتهاكات حقوق الدفاع في جميع أطوار المحاكمة بالتعاون مع بقية المجتمع المدني.

وأشار يورديالة إلى أنه سيقيم بتقديم شكوى جزائية لدى النيابة العمومية المختصة ضد النقابة الجهوية لقوات الأمن الداخلي بولاية بن عروس أين وقع الاعتداء على الحامية نسرلين القرحان "من أجل جرائم مخلّة بالأمن العام واستغلال صلاحيات الوظيفة".

كما قرر المجلس توجيه مراسلات إلى الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، الحكومة، برلمان) وإلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء لبيان ملامسات الاعتداء على الحماية.

وحدث المجلس هؤلاء على "اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مقومات الدولة وضمن تطبيق القانون وإصدار النصوص اللازمة لضمان السواواة أمام القانون، وإحداث شرطة قضائية تابعة

لوزارة العدل".

وما فاقم من توتير الأجواء الضغوط التي مارسها الأمنيون على القضاء. وذكرت تقارير إعلامية محلية أن عددا من الأمنيين تجمعوا، السبت الماضي، بأعداد كبيرة خارج المحكمة الابتدائية بن عروس، في الوقت الذي يتواجد فيه عدد من المحامين بالفضاء الداخلي للمحكمة، في خطوة أثارت غضبا



عصام الشابي

صراع القطاعات هو أحد مظاهر وهن الدولة وضعفها



إبراهيم بورديالة

التجاوزات الأمنية لا تثني باحترام استقلالية القضاء

وفيما اتهم المحامون رئيس المركز بالاعتداء على زميلتهم أثناء قيامها بالدفاع عن موكلها إضافة إلى توجيههم من طمس أجزاء من التسجيل المرئي للحادثة، تنفي في المقابل نقابة أمنية الاعتداء على الحماية.

ودعا عميد المحامين إبراهيم يورديالة الجمعة إلى وقف احتجاجية أمام المحكمة الابتدائية بتونس مع مسيرة إلى ساحة الحكومة "تنديدا بالضغوط الأمنية للإفلات من العقاب"، مؤكدا على أن "مجلس هيئة المحامين سيدرس خطوات تصعيدية ولن يتنازل عن حق الحماية".

وقال يورديالة في تصريح لـ"العرب"، "نريد أن يقوم القضاء بدوره بشكل

عودة الرحلات بين بنغازي وطرابلس تعزز فرص التوصل إلى تسوية في ليبيا

في الشرق والغرب والجنوب ليس في التقل وحده بل في جميع ما يواجهون من مصاعب.

الرحلات الجوية بين شرق ليبيا وغربها استؤنفت الجمعة بوصول طائرة إلى مطار بنينا قادمة من مطار معيتيقة

ووقف الوفد الذي تابع هذه الرحلة على تجهيزات مطار بنينا، للمساهمة في توفير ما يحتاجه من أجل إعادة تشغيله. ويضم الوفد رئيس مكتب الحكومة بالشركة الليبية الأفريقية القابضة ميلاد الهجرسي، ومدير الإدارة المالية

اقترب فرقاء ليبيا من التوصل إلى تسوية نهي النزاع الدائر منذ سنوات ولاسيما مع تدعيم قوى دولية لهذا التوجه.

وأكد أحمد معيتيق عضو المجلس الرئاسي، الذي قاد مشاورات مع قائد الجيش الليبي من أجل اتفاق استئناف إنتاج النفط، أنه تم استئناف الرحلات بين بنغازي وطرابلس.

وقال معيتيق في منشور على صفحته الرسمية على فيسبوك "بتوفيق من الله كلت جهودنا وجهود جميع الخيرين بالنجاح، حيث استؤنفت في هذا اليوم المبارك الرحلات الجوية بين مطاري معيتيقة وبنينا".

وأعرب عن أمله في أن تكون هذه الرحلات بداية النهاية لمعاناة الليبيين

طرابلس - بعد أكثر من ستة من التوقف، استؤنفت الرحلات بين شرق ليبيا وغربها وذلك بعد وصول طائرة لشركة الخطوط الجوية الأفريقية إلى مطار بنينا الدولي قادمة من مطار معيتيقة الدولي.

وحملت الطائرة التي وصلت الجمعة على متنها وفدا من الخطوط الأفريقية ومصالحتي المطارات والطيران المدني التابعتين لوزارة المواصلات في حكومة الوفاق، حسب بيان نشرته مصلحة المطارات على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك".

وتعد هذه الرحلة الأولى من طرابلس إلى بنغازي منذ عامين، إذانا باستئناف الرحلات الجوية بينهما ما جعل مراقبين يرجحون أن لهذه الرحلة مؤشرات على